

Distr.: General
12 December 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٦٨٣، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلت رئيسة مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن، ويؤكد من جديد أيضا قراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات ذوي المدافع في أفريقيا، ويشير إلى المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: تعبئة الشباب من أجل إسكات ذوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠"، ويشير كذلك إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

"ويلاحظ مجلس الأمن، في إطار ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، أهمية مواصلة السعي إلى تحقيق السلام الدائم وتهيئة عالم خال من النزاعات العنيفة بحلول الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة، فضلا عن إدارة التحديات المشتركة واغتنام الفرص السائحة على الطريق،

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للسلام والأمن، ويشدد على أهمية الأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء بناء السلام وضمّان دوامه،

"ويسلّم مجلس الأمن بأن جيل الشباب اليوم يشكل أغلبية السكان المتضررين من النزاع المسلح؛ ويعرب عن القلق لأن الشباب يمثلون، ضمن صفوف المدنيين، نسبة كبيرة ممن يتأثرون سلبا بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك باعتبارهم لاجئين ومشردين داخليا، ولأن تعطل سبل حصول الشباب على فرص التعليم والفرص الاقتصادية يؤثر تأثيرا جسيما في جهود تحقيق السلام الدائم والمصالحة،

"ويسلّم مجلس الأمن كذلك بأن الشباب، بوصفهم فئة عريضة من السكان، يشكلون عائدا ديمغرافيا فريدا يمكن أن يسهم في السلام الدائم والرخاء الاقتصادي إذا وضعت في هذا الصدد سياسات شاملة للجميع، ويؤكد من جديد الدور الهام والبتّاء الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها وباعتبارهم عنصرا رئيسيا في استدامة وشمولية ونجاح مساعي حفظ السلام وبناء السلام، وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع،



”ويحيط مجلس الأمن علما بما جاء في خطة عام ٢٠٦٣ من مقتضيات تنفيذ بأنه من أجل منع نشوب الحروب وتسويتها بشكل مستدام، يجب إذكاء ثقافة السلام والتسامح لدى الأطفال والشباب، بسبل منها التثقيف في مجال السلام،

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على القيام، إلى جانب ما يتخذ فعلا من خطوات نحو تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، بما يلي:

- ١ - وضع تدابير من أجل تهيئة الفرص للتمثيل الشامل للشباب لتيسير مشاركتهم الكاملة والمهادفة في عمليات السلام وعلى كل مستويات صنع القرار، وإشراك الشباب في تلك العمليات؛
- ٢ - النهوض بالتنمية الشاملة للجميع من أجل دعم جميع الشباب، بوصف ذلك وسيلة لمنع نشوب النزاعات وإتاحة الاستقرار على المدى البعيد وإرساء السلام الدائم؛
- ٣ - تعزيز الحوار في جميع المدارس ومراكز التدريب على جميع المستويات، وإشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب والتي يتولى الشباب قيادتها في الجهود الرامية إلى الارتقاء بثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان؛
- ٤ - اتخاذ تدابير من أجل تشجيع مشاركة الشباب على نحو هادف في إعادة بناء المناطق التي دمرتها النزاعات، وتقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا وضحايا الحرب، وتعزيز السلام والمصالحة والتعمير؛
- ٥ - اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز تعافي الناجين الشباب من النزاعات المسلحة جسديا ونفسيا وإعادة إدماجهم اجتماعيا، بمن فيهم ذوو الإعاقة والناجون من العنف الجنسي المرتكب خلال النزاعات، من خلال توفير جملة أمور منها سبل الحصول على التعليم وتطوير المهارات، مثل التدريب المهني، لاستئناف الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛
- ٦ - الامتثال لالتزام الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لجميع الأفراد، بمن فيهم الشباب، والنهوض بها وحمايتها، وضمان التكافؤ في إمكانية اللجوء إلى القضاء، والحفاظ على نزاهة المؤسسات الساهرة على سيادة القانون، وتهيئة بيئة تمكينية وآمنة لمن يعمل من الشباب في مجال السلام والأمن، على نحو ما أعيد تأكيده في القرار ٢٤١٩؛

”ويهيب مجلس الأمن أيضا بالدول الأعضاء التقييد بالتزامات كل منها بإنهاء الإفلات من العقاب، ويدعوها كذلك إلى التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغير ذلك من الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم الشباب، وإلى متابعة مرتكبيها أمام القضاء،

”ويؤكد من جديد أن الدول يجب عليها أن تحترم وتعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لجميع الأفراد، بمن فيهم الشباب، داخل أراضيها ورهنها بولايتها القضائية على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي ذي الصلة، ويؤكد من جديد أن كل دولة تتحمل

المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية،

” ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على دعم المبادرات والآليات التي تعتمد عليها المنظمات الإقليمية قصد تحسين مشاركة الشباب، بمن فيهم الشباب، في بناء السلام وفي مساعي الوساطة في النزاعات وتسويتها، بما يشمل مناهضة التطرف العنيف متى كان يفضي إلى الإرهاب،

” ويسلم مجلس الأمن بأهمية التفاعل بشتى الأشكال بين المجتمع المدني والمجلس، ويعرب في هذا الصدد عن عزمه القيام، عند الاقتضاء، بدعوة الشباب إلى جانب المنظمات التي يمثلونها، إلى تقديم إحاطات إلى المجلس بشأن مسائل موضوعية،

” ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام النظر، عند الاقتضاء، في تضمين تقاريره إلى مجلس الأمن معلومات عن التقدم المحرز نحو مشاركة الشباب في عمليات السلام، بما فيها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرامج المرتبطة بها من قبيل برامج الحد من العنف الأهلي،

” ويلاحظ مجلس الأمن الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن ”السلام المفقود“، التي قدمها المعد الرئيسي المستقل وفريق الخبراء الاستشاري“.